واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تنميته

The reality and prospects of tourism investment in Algeria and ways to develop it

د .حسين الأمين شريط[1]
[1]جامعة محمد بوضياف المسيلة، hocineelamine.cheriet@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 11 /2020/01 تاريخ القبول:21 /2020/02

ملخص:

أصبحت السياحة صناعة القرن21 فهي تشكل إحدى اهتمامات أغلبية شعوب العالم في الوقت الحاضر، والجزائر بالرغم من امتلاكها لجميع المقومات السياحية والمؤهلات التي تشجع على الاستثمار السياحي والذي من شأنه أن يجعل الجزائر قطبا سياحيا إلا أننا نجد أن السياحة في بلادنا لم يتم استغلالها بالكيفية الصحيحة، فقطاع السياحة في الجزائر لازال يواجه العديد من الصعوبات التي تمنعه حتى الآن من مواكبة القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية الأخرى والوصول بالتالي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع إمكانياته الحقيقية، لذلك جاءت هذه الدراسة لكشف أهم معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل معالجتها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، المقومات السياحية، الاستثمار السياحي، القطاعات الاقتصادية.

تصنيف JEL: H5. L8

Abstract:

Tourism has become an industry of the 21st century, as it constitutes one of the concerns of the majority of the people of the world today, and Algeria, despite its possession of all the ingredients of tourism and qualifications that encourage tourism investment, which would make Algeria a tourist pole, but we find that tourism in our country has not been exploited in the right way, as a sector Tourism in Algeria is still facing many difficulties that prevent it so far from keeping pace with other strategic economic sectors and thus reaching the required level that is commensurate with its real potential, so this study came to uncover the most important obstacles to tourism investment J in Algeria and ways to address it.

Key words: tourism, tourism potential, tourism investment, economic sectors.

المؤلف المرسل: حسين الأمين شريط، الإيميل: hocineelamine.cheriet@univ-msila.dz

مقدمة:

السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ظهرت بشكل مواز لنمو المجتمعات الصناعية ونتيجة لمجموعة عوامل منها زيادة وقت الفراغ وتحسن مستويات لفئات اجتماعية كبيرة ونتيجة لانتشار ملكية السيارات وتحقيق الإجراءات الدولية في مجالات السفر لهذه الأسباب أصبحت السياحة لها قيمة عالية للعديد من الدول

والجزائر تتمتع بالعديد من المقومات التي تؤهلها لتكون وجهة سياحية متميزة ودائمة لتضمنها مجموعة من عناصر الجذب السياحي المميز مثل المقومات الطبيعية والمعالم التاريخية والأثرية والشواهد الحضارية، بالإضافة إلى موقعها المتميز وتوفر الشواطئ والصحاري وقربها من الأسواق السياحية العالمية، ورغم توفر كل هذه المقومات التي تشجع على الاستثمار السياحي إلا أنه يبقى في الجزائر يعاني جملة من المعوقات وهو ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: **ماهي أهم عوائق الاستثمار السياحي في الجزائر؟ وماهي سبل معالجتها؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية والإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

- **أولا:** مفاهيم أساسية تتعلق بالسياحة والاستثمار السياحي
- **ثانيا:** واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

وتأتي أهمية الدراسة من الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار السياحي في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما يستدعي البحث في جملة المعوقات التي تقف أمام تطوره والتي تؤثر على مسيرته التنموية في الجزائر باعتباره أفضل قطاع بديل للمحروقات من شأنه خلق أثار ايجابية بالنسبة لفرص العمل وميزان المدفوعات.

أولا: مفاهيم أساسية تتعلق بالسياحة والاستثمار السياحي

1- تعريف السياحة:

للسياحة عدة تعاريف وكل منها يختلف عن الأخر بقدر اختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة، وعليه يمكن القول أن السياحة هي ظاهرة انتقال الأفراد بطريقة مشروعة إلى أماكن غير موطن إقامتهم الدائمة لفترة لا تقل عن 24ساعة ولا تزيد عن

ســنة لأي قصــد كان عدا الحصــول على عمل وما يترتب عن ذلك من أثار اقتصــادية واجتماعية وحضارية.(الحداد، بدون تاريخ، صفحة 03)

ويعود أول تعريف محدد للســـياحة إلى العالم الألماني (جوبير فرديلر) في عام 1905 عندما أعطى تعريفا مطولا للسياحة على أنها " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحســـاس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحســـاس وإلى الشــعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصــة وأيضــا إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب.

(جودات، 2004، صفحة 22)

أما التعريف الأكثر شمولا فهو تعريف المنظمة العالمية للسياحة والتي عرفت السياحة على أنها" ذلك النشاط الإنساني الذي يتعلق بالحركة والتنقل والذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان لأخر لأســـباب اجتماعية أو ترفيهية أو لقضـــاء الإجازات أو لحضـ ور المؤتمرات أو المهرجانات أو للعلاج والاســتشــفاء وليس بغرض الإقامة الدائمة.(الرحيم، 2012، صفحة 56)

2- مفهوم الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاســـتثمار الســـياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاســـتثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتجها السياحي.(مسكين، 2014، صفحة 08)

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه " التنمية الاستثمارية والتي تلبي احتياجات الســـياح والمواقع المضـــيفة، إلى جانب حملية وتوفير الفرص للمســـتقبل، إنها القواعد المرشـــدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات

المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"(العانيص، 2008، صفحة 19).

فالمجالات التي يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة وهي: (قسيمة، 2008، صفحة 17)

أ- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية: التي تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية، والاستثمار في مجال الخدمات السياحية يضم الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي:خدمة الإقلمة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية ، خدمات النقل-خدمات الاتصالات .

ب- الاستثمار في مجال الثروة السياحية: ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في مواقع التراث الثقافي ،مواقع التراث الطبيعي

3- أهمية الاستثمارات السياحية:

يحقق الاستثمار في المجال السياحي مجموعة من المزايا التي تعود على المجتمع ومنها.

أ- زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات: يحدث النشاط السياحي تحولا في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة فتزيد-مداخيل القوى العاملة في-هذا المجال وبالتالي زيادة-للدخل الوطني، وتزليد معدلات الإنفاق السياحي نتيجة ما ينفقه السائح مقابل الإقامة ومختلف الخدمات المتوفرة، فالطلب السياحي يخلق قيمة مضافة تؤدي إلى نمو حقيقي في الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة وعليه نجد أن الاستثمارات السياحية تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات وذلك بدل سداده على حساب احتياطياتها من الذهب أو العملة الصعبة والذي بدوره يؤثر على وضع العملة المحلية للدولة.(بديعة، 2006، صفحة 56)

ب- التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية:يشكل الاستثمار بشكل عام دعامة الاقتصاد ونجد أن الاستثمارات السياحية تظهر أثارها على حجم النقد الأجنبي، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية إضافة إلى العراقيل التي تواجهها لزيادة صادراتها وما يتعرض له الطلب من عوامل منها المنافسة والاتجاه للتقليل من لستخدام المواد الخام، كما أن الكثير من الاستثمارات في الصناعات قد

يزيد من التبعية إلى الدول الصـــناعية لصـــعوبة نقل التكنولوجيا، فتظهر الاســـتثمارات السـياحية كتعويض خاصـة إن كانت الدولة تتمتع بمقومات وعناصـر جلب سـياحي عديدة مغرية ودائمة، فهي لا تحتاج لعناصـر معقدة خاصـة التكنولوجية منها كما أنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشـاريع كالصـناعات التقليدية والحرف مما يحافظ على تراث البلد ويعمل على خلق فرص عمل جديدة كما أن أسـعارها منخفضـة في الدول النامية مما يضـفي عليها ميزة نسـبية، فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتما سيؤدي دورا بارزا في الإنماء الاقتصـادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشـــاملة، كما أن توزيع المشـــاريع الســـياحية على الأقاليم المختلفة للدولة وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضـة سـيعمل على تنميتها وتطويرها من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان فيها مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصـــادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل الدولة.(حاج، 2006 /2007،، صفحة 72)

ج- المحافظة على التراث الوطني:تظم العديد من الدول مقومات وعناصـر جذب سـياحية عديدة مفيدة دائما وخاصة المتعلقة بالمزايا التاريخية والتراثية للدولة، وبما أن الاستثمارات السـياحية لا تحتاج لعناصـر معقدة في إبرازها وخاصـة التكنولوجية منها فإنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشـاريع كالصـناعات التقليدية والحرف وهذا ما يحافظ على التراث الوطني ويعمل على خلق فرص عمل جديدة وإيجاد المزيد من الصـــناعات الخفيفة وتوفير مناصب شغل متنوعة. (منال، بدون تاريخ، صفحة 26).

د- الاستدامة البيئية:إن أهداف الاستدامة البيئية مرتبطة بصورة رئيسية بالمحافظة على خصائص البيئة الطبيعية وموارد التراث الثقافي والطبيعي وحمايتها من التعرض لأي خلل أو أثار سلبية ناتجة عن الاستثمار في القطاع السياحي وحركة السياحة، فأهداف الاستثمار في القطاع السـياحي فيما يتعلق بالاسـتدامة البيئية تعمل على تحقيق الأتي:(عبد القادر ع.، 2013/2012، صفحة 79)

- منع أي تغير في معطيات البيئة أو تشويهها أو استنزاف مواردها.

– المحافظة على مكونات البيئة وايكولوجية المكان للذي هو عبارة عن التفاعل بين الإنسان والبيئة

– تعزيز الوعي البيئي لدى السياح من الداخل والخارج والمستثمرين ومتخذي القرار

– الاهتمام والعناية بقضايا التلوث المائي والهوائي والصوتي

– وضع خطة إدارة المواقع التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة من خلال الاستثمار في القطاع السياحي.

4– مقومات الاستثمار السياحي:

إن مناخ الاستثمار السياحي يرتبط بصورة رئيسية بتوفر المقومات والإمكانيات السياحية التي تعد محورا أساسيا داعما لاجتذاب رؤوس الأموال لاستثمارها في مجالات القطاع السياحي المختلفة، وهناك الكثير من مقومات الاستثمار السياحي نذكر منها:

أ – طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي: يؤدي قرب البلد من الأسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية إلى زيادة حجم التدفق السياحي، بسبب توفر الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية.

ب– التسهيلات والحوافز: الاستثمارات السياحية شأنها شأن باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى تتأثر بالتحفيزات والتسهيلات التي تمنحها الدولة خاصة فيما يتعلق بجانب الاستقرار والمنظومة القانونية والتشريعية المرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى توفير العقار السياحي بأسعار تحفيزية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر. (عبد القادر ه.، 2006، صفحة 159)

ج– الإعانات:وهي تقسم إلى إعانات نقدية وعينية .

أ– الإعانات النقدية: وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، تعود على الدولة بالنفع الاقتصادي.

ب– الإعلانات العينية: تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أوتأجيرها أو الانتفاع بها لأجل طويل دون مقابل وبشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر منخفض .

د– التخطيط السياحي:يعمل التخطيط السياحي على رسم الإستراتيجية السياحية لفترة زمنية معينة، وبالتالي توفير الموارد السياحية لغرض تحقيق تنمية سياحية سريعة.

ه- تقديم مزايا للاســـتثمارات الأجنبية:تقدم للدولة حوافز متنوعة حيث توفر لها الأمان والسيولة والعائد وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي، وإرساء عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي ووضع القوانين التي تكفل تحويل الأرباح بسهولة.

و- الترويج لإمكانيات الاستثمار السياحي:تحتاج فرص الاستثمار المتوفرة إلى التعريف بها والترويج لها لأجل إقبال المستثمرين عليها.(عمار، 2015/2014، صفحة 225)

ز- تقديم المســـاعدات الفنية: تعمل الدولة على توفير مجموعة من الوســـائل الفنية بغية جلب الاستثمارات الخاصة بها، وتكمن هذه الوسائل الفنية في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وتأهيل المتدربين في المجال السياحي.

ك- الإعفاءات الضريبية والجمركية: تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة تبلغ خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في السنوات التالية لمدة تتراوح بين 10و15 ســـنة كما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية.

ثانيا: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

إن الاستثمار الأجنبي في أي قطاع من المؤشرات التي تعكس مدى اهتمام الدولة بتنمية اقتصـــادها من خلال جلب رؤوس الأموال وخلق فرص العمل وجلب التكنولوجيا فهو بذلك مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد لأي بلد.

سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية تمتد إلى غاية 2025وهذا ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة الســـياحية، والذي يعبر عن الإرادة الســـياســـية في تطوير القطاع الســـياحي والنهوض به وجعله بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا .ولهذا عمدت الدولة إلى توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي من خلال سن جملة من التشريعات المنظمة،التي كان أهمها قانون التنمية السياحية المستدامة في سنة 2003مع منح تحفيزات جبائية، مالية وتقديم تسهيلات بخصوص العقار السياحي.

وقد اتبعت الجزائر ســياســة جديدة متمثلة في فتح المجال للاســتثمار الخاص الوطني والأجنبي وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجيع الاستثمار كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية وذلك

حسب قانون الاستثمار الصادر في 1993 وقانون تطوير الاستثمار سنة 2001 وقانون 2008 حيث واصلت الدولة الجزائرية بذل مجهوداتها من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال سن قوانين جديدة، فتم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار كما تم إنشـــاء الوكالة الوطنية لتطوير الاســـتثمار بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار.(محمد، 2011/2010، صفحة 148)

ويمكن التمييز بين مرحلتين مرت من خلالهما خطة النهوض-بالاســـتثمار في القطاع السياحي هما:(عبدالله، 2013، صفحة 04)

المرحلة الأولى: امتدت من الفترة 2001إلى 2005.

بحيث خصصت للتحضير والتشجيع والتحكم في العقار السياحي، وتميزت هذه المرحلة بتوجه السلطات لاعتماد سياسة جديدة أساسها الخوصصة والشراكة في قطاع السياحة لعدة عوامل أبرزها:

- تسجيل عجز مالي سنة 1993 لدى 13مؤسسة سياحية
- عجز القطاع العمومي عن أداء وظيفته وتحسين الخدمات
- مشاركة ضعيفة للقطاع السياحي في خلق مناصب تشغيل وامتصاص البطالة

كما عرفت هذه الفترة تحسنا في مؤشرات السياحة بحيث بلغ المعدل السنوي للسياح الأجانب 20.35 ٪ونسبة 7.7٪ للجزائريين المقيمين خارج الوطن بقيمة نقدية بلغت 173مليون دولار بعدما كانت 95.70مليون دولار سنة 2000.

المرحلة الثانية: امتدت من الفترة2006إلى 2010

وهي تعتبر مرحلة تقييم الانجاز والبناء الفعلي لقطاع السياحة وعرفت هذه الفترة الحديث لأول مرة عن السياحة المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي وكذا دعم التنمية الكمية والكيفية للسياحة الشاطئية والصحراوية وكذا التنسيق والتعاون مع شركاء القطاع .

وميز هذه الفترة ارتفاع عدد الآسرة من 94ألف سرير سنة 2004 إلى 147ألف سرير سنة 2009 حسب تقرير وزارة السياحة

كما ارتفعت نسبة الدخل السنوي من السياحة من 200مليون دولار سنة 2004إلى 592 مليون دولار سنة 2009.

وتزايد عدد الســـياح الوافدين إلى الجزائر خلال هذه الفترة ليصـــل إلى مليون و772ألف سائح سنة 2008 ليصل سنة 2014 إلى 2301000سائح.

1- أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر

يكتســـي الاســـتثمار الســـياحي في الجزائر أهمية كبيرة نظرا لاســـتعداد الســـياحة الجزائرية وتقبلها لمثل هذه الاســـتثمارات كما تكمن أهميته في:(عبد العزيز، 2012/2011، صفحة 155)

- فرص الاســـتثمار متاحة في الســـياحة الجزائرية إذ تعتبر نقائص العرض الســـياحي في الجزائر فرصـــة مهمة للاســـتثمار خاصـــة في ظل الطلب الســـياحي المتزايد حيث لا تزال بعض المناطق الســـياحية عذراء ضـــف إلى ذلك توفر الموارد الطبيعية، كل هذه النقائص تشجع وتجلب الاستثمار السياحي فيها.

- مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني.

2- مؤهلات (مقومات) الاستثمار السياحي في الجزائر:

يتطلب الاستثمار السياحي توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية المتمثلة في الموارد السياحية وتتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية بالإضافة إلى الموارد للتاريخية المعمارية وللدينية والصـــناعات التقليدية، والعادات والتقاليد كل هذه الموارد تعتبر أساس الاستثمار في السياحة فبدونها لا وجود للنشاط السياحي، والجزائر بفضل موقعها الاستراتيجي المميز ومساحتها الشاسعة تزخر بمجموعة كبيرة من الموارد السياحية التي من شأنها أن تكون محفزا على الاستثمار السياحي في الجزائر ونذكر منها:

أولا: المقومات الطبيعية:

أ- **الموقع الجغرافي:** تقع الجزائر شـــمال القارة الإفريقية يحدها من الشـــرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصـــى ومن الجنوب الغربي موريتـانيـا والجمهوريـة العربيـة الصـحراوية ومن الجنوب مالي والنيجر، تبلغ مساحتها 2381741كلم² ، وهي أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة بعد تقسيم السودان، وهذا ما جعل مناخها متنوعا ومتعدد والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام (المناخ المتوسطي، المناخ شبه الجاف،المناخ الصحراوي).

ب- **الشريط الساحلي:** يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200كلم وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصـــخري، وتوجد به عدة فضـــاءات ســـياحية نادرة ومن أهم المناطق الســـياحية

الممتدة على هذا الساحل نجد:القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس بني صاف...الخ.(BELABDELOUAHAB, 2012, p. 05)

ج- المناطق الصحراوية: تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2مليون كلم مربع وهي تمثل أكثر من 83% من مساحة الجزائر تمتد جنوب الأطلس الصحراوي إلى غاية الحدود مع الدول الإفريقية وهي موزعة على أربع محطات كبرى في الجنوب وهي:

- أدرار: الواقعة في الجنوب الغربي للصحراء وتتميز بثقافات مختلفة وقلاع قديمة
- إليزي: وتقع بها الحظيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفتها اليونسكو سنة 1982 ضمن التراث العالمي
- غرداية: وبها وادي ميزاب الذي يتوفر على معالم تاريخية ومعمارية تتمثل في مدن بني يزقن، وبساتين النخيل،قصر بريان وقصر القرارة.
- تمنراست: توجد بها الحظيرة الوطنية للهقار التي تعتبر قطب سياحي وطني ودولي بالنظر إلى ما تحتويه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من الخصائص الطبيعية الفريدة من نوعها.

د- المناطق الجبلية: أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تيكجدة وجبال "شيليا" بالأوراس بالشرق بارتفاع قدره 2308متر، قمة لالا خديجة بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى بارتفاع 2308متر.

ه- المنابع المعدنية: ظهرت المنابعالحموية في الجزائر منذ العصر الروماني أي القرن السادس ميلادي، وتمثل هذه المنابع والمراكز الحموية أحد أوجه قطاع السياحة في الجزائر حيث تجاوزت سمعة البعض منها الحدود الوطنية نظرا لنوعية مياهها الحموية العالية الجودة والتي تشتهر باستعمالاتها العلاجية للعديد من الأمراض، حيث تمتلك الجزائر 202منبعا للمياه الحموية متفرقة وموزعة بتفاوت عبر ولايات الوطن والتي نجد معظمها في ولايات الجنوب 20منبع بورقلة، 12بميلة،11بالمدية، 10بأدرار بسكرة وقالمة و7بتمنراست، كما توجد 7محطات حموية ومراكز للمعالجة بمياه البحر ذات بعد وطني و20محطة حموية و12مؤسسة حموية خاصة ذات طابع جهوي و100مؤسسة ذات طابع محلي. (مسعود، 2009، صفحة 11)

ثانيا: المقومات المادية والبشرية:

أ- **النقل البري:** تعتبر شـــبكة الطرق الجزائرية أكبر شـــبكة في القارة الافريقية ويقدر الطول الإجمالي لها حوالي 112696كلم، ومن جهة أخرى تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر حوالي 4.500كلم وحوالي 6300كلم أنجزت في سنة 2014، ليصل بذلك الطول الاجمالي للشـــبكة 10500كلم وتلتف الشـــبكة حول 200محطة حيث بلغ طولها ســـنة 1999حوالي 3976كلم لتصـــل إلى 4000كلم ســـنة 2010، وبعد تطوير البنى التحتية لشبكة السكك الحديدية في الجزائر عن طريق كهربة حوالي 400كلم من الخطوط، سجل عدد المســافرين قفزة نوعية ســنة 2012 حيث بلغ عددهم نحو 31.45مليون مســافر أي بمعدل نمو يقدر بـــــ 14.69/ مقارنة بسنة 2011، وصاحب هذا التطور تزايد في عدد العمال في النقل البري بنسـبة قدرها 4.39 أي حوالي 62.317عامل سـنة 2011 ليصـل الرقم إلى 65.053عامل في سنة 2012[1].

ب- **الموانئ والنقل البحري:**تتمتع الجزائر ســاحل العاج يفوق طوله 1280كلم و95/ من تجارتها الخارجية تتم عبر البحر مما جعل عدد موانئها في تطور مســـتمر تواكب نمو تجارته الخارجية إذ وصـــل عددها في ســـنة 1962إلى 24ميناء ثم إلى 32ســـنة 2000 ليصبح 52سنة 2013 مقسمة كمايلي:(موهوب، 2007/2006، صفحة 146)

- 11 ميناء تجاريا
- مينائين نفطيين
- 37 ميناء للصيد البحري وميناء سيدي فرج التاريخي له طابع خاص.

وقد عملت الجزائر على تحديث واصـــلاح اســـطولها البحري حيث قامت وزارة النقل في بداية ســنة 2014 بالاعلان عن انطلاق أول رحلة بحرية في العاصـــمة بكل لوازم الراحة والأمان والاطعام لغرض تســـهيل حركة المســـافرين والســـياح في حين أن حركة مرور المســـافرين عبر الموانئ الجزائرية تتجه تدريجيا نحو الانخفاض حيث بلغت نســـبة دخول وخروج الســـياح ســـنة 2009 على الترتيب 313500مســـافر وهي نتائج ضـــعيفة مقارنة بـــــ 2007 .

ج- المطارات والنقل الجوي: تتمتع الجزائر بشبكة من المطارات تتركب من 36مطار، 16منها مطارات خاضعة لمقاييس عالمية، سجل عدد المسافرين جوا في الجزائر زيادة معتبرة حيث انتقل عددهم من 6.5 مليون مسافر سنة 2000 إلى 8.8 مليون مسافر سنة 2011، وقد وجهت الحكومة الجزائرية ظرف مالي قدره 1.16مليار دولار لتطوير وتجديد المطارات في المرحلة ما بين (2025-2005) إضافة إلى أنه سيتم انفاق ميزانية تقدر بـــــــــــ 60مليار دينار، لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017 ومن جهة أخرى تعزيز مطار الجزائر بمحطة دولية جديدة لترتفع طاقته الاجمالية إلى 10 ملايين مسافر سنويا في أفاق 2018.

د- قدرات الاستقبال(الإيواء): تزايدت طاقة الإيواء في الجزائر من 76000سرير سنة 1994 لتصل إلى 96497سرير سنة 2012 لتصل سنة 2014إلى 98804سرير كما بلغ عدد الفنادق مع نهاية السنة ذاتها 1176فندق مصنفة وهذه الفنادق موزعة حسب نوعية المنتج السياحي.

ثالثا: الآثار والشواهد التاريخية

بالإضافة إلى ما تتمتع به الجزائر من مقومات طبيعية فإنها تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ من بينها الحضارة الرومانية والبربرية والعربية الإسلامية، وفيما يلي عرض وجيز لأهم هذه المقومات:

أ- الآثار الرومانية: ومنها تيمقاد وهو معسكر تم إنشاؤه من طرف الإمبراطور ترجان سنة 100م على الحافة الشمالية لجبال الأوراس ببانتة، يضم عدة مسارح ومعابد قديمة للحماية والدفاع، تيبازة وشرشال وهما من المدن الرومانية العتيقة، جميلة تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية، قالمة وتبسة وبها أثار كركلة

ب- الآثار الإسلامية: نذكر منها: قلعة بني حماد تقع بالمسيلة وهي من المدن الاسلامية تأسست عام 1007م وكانت عاصمة للدولة الحمادية، القصبة وتقع بالعاصمة، قصر بني ميزاب أنشأه الاباضيون ويقع بغرداية، قصر المنصور بتلمسان، مسجد الباشا بوهران ومسجد صالح باي بعنابة، المسجد الكبير وجامع كتشاوة اللذين يقعان بالعاصمة، المسجد الكبير بتلمسان والذي يعود إلى مؤسس الدولة المرابطية يوسف بن تشفين، بعض الزوايا مثل الزاوية التيجانية، الرحمانية والقادرية.

ج- الآثار الاستعمارية: وتشهد عليها المواقع الحربية والمعتقلات ومراكز التعذيب وعديد البنايات ذات الطابع المعماري الأوروبي.

د- الأعياد الشعبية: هناك أكثر من 200عيد شعبي متجذر في حاضر الشعب الجزائري منذ سنين عديدة عبر كافة أنحاء الوطن ونذكر منها:مهرجان تيمقاد الدولي بباتنة شهر جويلية من كل سنة، مهرجان الجزائر الدولي للسينما بالجزائر في شهر ديسمبر من كل سنة، المهرجان العربي الإفريقي للرقص الفلكلوري بتيزي وزو،مهرجان الجزائر للقناوى بالجزائر العاصمة، مهرجان جميلة بسطيف.

ه- الصـــناعات التقليدية: للجزائر مقومات حضارية متعددة ومتنوعة ثرية بالتقاليد والعادات والمظاهر الممزوجة بين الأصالة والحداثة، بالإضافة إلى امتلاكها للحرف اليدوية والصناعة التقليدية ذات النوعية الرفيعة والمنشآت الحديثة التي تثري المعالم السياحية حيث تناقلتها الأجيال وتوارثت تقنياتها وأشكال زخرفتها، كما وأن الصناعات التقليدية في الجزائر تعتبر فنا حضاريا وتختلف حسب المناطق وتمثل سلسلة غنية من المنتجات كالفخار، الخزف الفني، النسيج، الزربية، الحلي، النحاس، الجلود، الحلفاء، الآلات الموسيقية، الخشب ...الخ.

3- عوائق الاستثمار السياحي في الجزائر:

رغم كل المحاولات التي تسعى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أنه يبقى بعيدا عن طموحات الاقتصاد الجزائري و الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام، فكل العراقيل التي تقف أمام الاستثمارات العامة تقف كذلك أمام الاستثمار السياحي سواء كانت محلية أو أجنبية، وعليه سوف نتطرق لأهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي في الجزائر:

أ-العقار السياحي:

يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، ولقد شهد العقار في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية موجة من المضاربة والسمسرة إذ أصبح العقار مصدر للثراء والربح السريع، ضف إلى ذلك احتكار

البلديات للأراضي وفرض أسعار إدارية ساهمت في انتشار مشكلة المضاربة في العقار بالإضافة إلى تحويل جزء من الأراضي المخصصة لتشجيع الاستثمار وأدرجت بطرق مختلفة وغير قانونية ضمن المساحات المخصصة للبناء.

والاستثمار السياحي في الجزائر عادة ما يصطدم بمشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري سواء كانت ملكية خاصة ملكية وطنية أو ملكية وطنية خاصة بالإضافة إلى أن المستثمر يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقلمة مشروع في الجزائر عادةما يكلف من 20إلى 30% من رأس مال المستثمر.

ب- مشكل تمويل الاستثمارات السياحية:

بالإضافة إلى مشكل العقار يكمن مشكل الاستثمار السياحي في صعوبة الحصول على الأموال الكافية للقيام بانجاز المشاريع السياحية، وبعد صدور قانون الاستثمارات لسنة 1993 و2009 لجأ العديد من المستثمرين إلى البنوك لتمويل مشاريعهم إلا أن أغلبية المشاريع لم تحض بالقبول نظرا لغياب بنوك جزائرية متخصصة في الأنشطة السياحية بالرغم من توكيل المهمة للقرض الشعبي الجزائري، إلا أن عملية الحصول على القروض من البنك تبقى صعبة للغاية لارتفاع نسبة الفائدة من جهة والعراقيل البيروقراطية من جهة أخرى ففي غياب بنوك متخصصة في الاستثمار في الجزائر تظل القروض القصيرة والمتوسطة الأجل الممنوحة من طرف البنوك التجارية للقطاع السياحي غير متلائمة مع طبيعة وحجم الاستثمار في قطاع السياحة، فالكثير من المستثمرين في هذا المجال الذين استفادوا من قروض بنكية بالشروط الحالية قد وجدوا أنفسهم مرغمين على تسديد الأقساط الأولى من القروض الممنوحة لهم قبل الانتهاء من إنجاز مشاريعهم، من هنا تتضح أهمية بنوك الاستثمار التي بإمكانها منح تمويلات طويلة الأجل.

ج- المعوقات التنظيمية والإدارية والفنية:

نجد في هذا الجانب مجموعة عراقيل أخرى والتي تحول دون زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي وتتمثل في:

- مشكلة تعدد الإشراف على المنشآت السياحية من وزارة السياحة إلى وزارة المالية ووزارات الاستثمار والصحة وكذلك السلطات المحلية وعليه يجب التنسيق بين هذه المهمات.

– لا توجد خريطة أولويات للاستثمار السياحي في مختلف مناطق السياحية مما يحول دون إمكانية التمييز في التسهيلات الاستثمارية.

– مشكل الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي وكثرة العراقيل، هذه المظاهر أدت إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق غير قانونية مثل الرشوة والوساطة والمحسوبية من أجل الحصول على مبتغاه وهو ما أدى إلى عزوف المستثمرين جراء هذه التصرفات كما أن الفساد الإداري يؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية كما يعمل كذلك على عدم توفير الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار.

د– غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية:

عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية، وهذا نظرا لما في هذا الانضمام من شروط وإجراءات التي هي في صالح الشركات الأجنبية والتي لم تصادق عليها الجزائر، إذ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة لأن الاستثمار في المشاريع الخدمية وخصوصا السياحية منها غالبا ما ينظر إليها على أنها نشاط محفوف بالمخاطر، لذلك فعلى الرغم من توفر المقومات الطبيعية فإنه من الصعب بمكان الحصول على التمويل اللازم للمشاريع السياحية نظرا لغياب الانخراط في المنظمات حتى وإن نجحت في التعامل مع مشاكل تحديد وتخطيط تلك المشاريع.

بالإضافة إلى كل هذه العراقيل هناك مجموعة من العراقيل الأخرى التي أثرت على مناخ الاستثمار السياحي وعلى أداء القطاع السياحي في الجزائر وهي:

– يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما وله أثر فعلي على توافد السياح والاستثمارات السياحية، والجزائر دخلت مع بداية التسعينات في ما يسمى بالعشرية السوداء هذه الأزمة أثرت سلبا على مكانة الجزائر الدولية مما أدى إلى تصنيفها ضمن المناطق ذات الخطر المرتفع، وكذلك الاضطرابات الأمنية الحاصلة في الوقت الراهن على الحدود وفي بعض

الدول المجاورة، واستهداف الجزائر من قبل بعض الدول و المنظمات الإرهابية من إدخال ما يسمى الربيع العربي.

– نقص في الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع ونظرتهم السلبية للسائح الأجنبي وظهور بعض السلوكيات أللأخلاقية مثل سرقة السياح والاعتداء عليهم.

– ضعف الإعلام والتسويق السياحي وذلك بسبب قلة البرامج الإعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي الجزائري وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه، من أجل تحفيز وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في هذه الموارد.

– عدم وجود إستراتيجية جادة لتطوير قطاع السياحة خاصة في ظل ما مرت به الجزائر من ظروف أمنية صعبة.

– تدهور التراث الطبيعي والثقافي بسبب العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان وغياب سياسة تهدف إلى حماية والحفاظ على هذه الآثار والموارد السياحية.

– التأخر الاقتصادي والتكنولوجي والذي أثر سلبا على أداء القطاع السياحي برمته.

– مشكل النقل والمواصلات حيث تعاني الجزائر من نقص في توفير وسائل النقل الملائمة بالكفاءة المطلوبة لاستقبال السياح ونقلهم إلى محطات إقامتهم والأماكن التي سيزورونها .

– ضعف الخبرات والمحترفين السياحيين وهذا راجع إلى النقص في المؤسسات الخاصة بالتكوين السياحي.

– ضعف البنية التحتية في مختلف أنحاء الوطن، وافتقاد العديد من المناطق السياحية المهمة إلى مطارات دولية أو محلية.

4– سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر:

هناك مجموعة من التوجيهات والاقتراحات التي سنقدمها في هذا البحث والتي يمكن أن تساهم في تحسين مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر وهي كالتالي:

أ– تهيئة العقار السياحي وتنظيمه: وذلك من خلال:

– تحديد الأراضي الخاصة بالتطوير السياحي ووضع خطط لها بشكل مناسب واتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة سواء بنزع الملكية أو شراء هذه الأراضي.

– إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.

– الشروع في دراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع والمواقع السياحية.

- إمكانية مبادرة الدولة بدعم أسعار العقار السياحي والتي تتلاءم وقدرات المستثمرين.
- تكثيف آليات حماية وتسيير العقار السياحي

ب- رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايير دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015 كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07٪ وهي نسبة ضعيفة جدا. لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

ج- تمويل الاستثمارات السياحية: بالإضافة إلى ضرورة التحكم في العقار السياحي فإنه يجب خلق دعم مالي للاستثمار السياحي من خلال:

- تشجيع المؤسسات البنكية على تمويل مشاريع الاستثمار السياحي من خلال تقديم قروض طويلة الأجل تتلاءم وطبيعة الاستثمار.
- إعفاء المستثمرين في القطاع السياحي من الرسوم والضرائب وأسعار الفائدة وغيرها - العمل على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار السياحي.
- تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية.
- تقديم الدعم المالي للدراسات وأشغال التهيئة السياحية.
- خوصصة المؤسسات السياحية والفندقية المتوفرة حاليا.

د- تحسين وتوسيع الخدمات السياحية: تشكل نوعية الخدمات السياحية المقدمة في الجزائر نقطة ضعف القطاع لذلك يجب الحرص على:

- العمل على تطوير المؤسسات السياحية وتوسيع هيكل الخدمات السياحية من وسائل إقامة وسائل النقل وهياكل الاستقبال
- فرض الرقابة على المؤسسات السياحية التابعة للقطاع العمومي
- مساعدة المؤسسات السياحية الراغبة في إعادة تجديد هياكلها ومعداتها من خلال منحها قروض طويلة الأجل لهذا الغرض
- تطوير وتنمية الموارد البشرية السياحية

– الاهتمام بمختلف أنواع السياحة وتنشيطها مثل سياحة التزلج وسياحة الشاطئية، السياحة الجبلية، السياحة الرياضية، السياحة الحموية...الخ

ه– خلق الثقافة السياحية لدى المجتمع: يجب الحرص على غرس ثقافة سياحية في وسط المجتمع من خلال تثقيف المواطنين وتخسيسهم عن مدى أهمية السياحة ودورها الفعال في القضاء على بعض الأزمات بالإضافة إلى الأفراد العاملين في المؤسسات السياحية ويكون ذلك من خلال:

– تكثيف عملية الترويج السياحي في مختلف وسائل الأعلام من أجل خلق الوعي السياحي

– تشجيع خلق مدارس خاصة للتكوين السياحي تكون تابعة للقطاع الخاص

– إدراج تخصصات سياحية في الأطوار التعليمية أو التعليم العالي

– عقد ملتقيات دولية ومحلية لمواكبة التطورات الحاصلة في قطاع السياحة ولإبراز الدور المهم للسياحة في وسط المجتمع

و– تشريع قانون سياحي: من المعروف أن أي نشاط يخضع إلى تشريع وعلى غرار باقي الأنشطة يحتاج النشاط السياحي إلى قوانين واضحة، وعليه يجب إعادة سن قانون يكون واضح ويشمل جميع جوانب النشاط السياحي يحمي المستثمرين والمواطنين وكذلك الموارد السياحية الوطنية من الغش والتلاعب والسرقة ويعمل على تنظيم العمل في النشاط السياحي.

ز– الاستثمار في الصناعات التقليدية: الصناعات التقليدية عنصر أساسي في المنتج للسياحي الجزائري وعليه يجب أن تلقى الاهتمام والعمل على تطويرها وإعادة بعثها وذلك من خلال:

– إعطاء قروض بدون فائدة للحرفيين من أجل تطوير وتوسيع نشاطاتهم وإعفائهم من الضريبة على المدى المتوسط.

– تحسين الأوضاع الاجتماعية للحرفيين من خلال إجراءات الحماية الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي..الخ

– إعادة بعث الحرف التي بدأت تندثر وتختفي وإحياءها من جديد وذلك بتقديم تحفيزات

– إدخال بعض الحرف كتخصصات في مراكز التكوين المهني.

خـــــــــاتـــــــمـــــة

من خلال ما تم التطرق إليه تتضح المعوقات التي تعترض الاستثمار السياحي خصوصا تلك المرتبطة بالمحيط العام كعدم توفر الاستقرار السياسي وعدم توفر بيئة اقتصادية مستقرة، وتلك المرتبطة بالقطاع السياحي خاصة منها صعوبة الحصول على العقار السياحي وصعوبة الحصول على التمويل البنكي الذي يتلاءم مع هذا النوع من الاستثمار . ولذلك فتحسين مناخ الاستثمار لا يرتبط فقط بتقديم حوافز جبائية ومالية بل يرتبط ويتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة، غير بيروقراطية ، جهاز مصرفي متطور يتلاءم مع مثل هذه المشاريع و ، محاربة الفساد وإطار تنظيمي وتشريعي مناسب للاستثمار السياحي ، لا يحفز فقط المستثمر المحلي وإنما يحسن صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي ويكون قادر على إقناعه بجدوى الاستثمار فيه.

المراجع

BELABDELOUAHAB, M. E. (2012). MODERNISATION DU TRANSPOR . *Michelangelo workshops of Civitavecchia* (p. 05). Civitavecchia: italia .

أحمد الطاهر عبد الرحيم. (2012). *تسويق الخدمات السياحية*. مصر: دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر،الإسكندرية.

الطيب داودي وعبد الحفيظ مسكين. (2014). الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل. *الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 8). المركز الجامعي تيبازة: تيبازة.

بوعقلين بديعة. (2006). الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر. تأليف بوعقلين بديعة، *أطروحة دكتوراه* (صفحة 53). الجزائر: جامعة الجزائر.

بوقصبة شريف وعلي عبدالله. (2013). دور برامج التنمية 2001-2014 في تطوير قطاع النقل بالجزائر. *ملتقى دولي حول تطوير النقل، جامعة المسيلة* (صفحة 04). المسيلة الجزائر: جامعة المسيلة.

حيزية الله حاج. (2006 /2007،). الاستثمارات السياحية في الجزائر. تأليف حيزية حاج الله، *مذكرة ماجستير* (صفحة 72). الجزائر: جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

رعد مجيد العانيص. (2008). *الاستثمار والتسويق السياحي*. الاردن: دار كنوز المعرفة للنشر.

صالح موهوب. (2007/2006). تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها. تأليف صالح موهوب، *جامعة الجزائر* (صفحة 146). الجزائر: جامعة الجزائر.

طهراوي زهرة. (2014/2013). أهمية النقل ودوره في التنمية السياحية-بالجزائر خلال الفترة1999-2012. تأليف طهراوي زهرة، *مذكرة ماجستير* (صفحة 48). الجزائر: جامعة الجزائر3 .

عبد المنعم منال. (بدون تاريخ). *السياحة تشريعاتها ومبادئها*. الاردن: دار الصفا.

عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني وكباشي حسين قسيمة. (2008). *الاستثمار السياحي في محافظة العلا*. السعودية: مركز المعلومات والأبحاث السياحية ماس.

عراب عبد العزيز. (2012/2011). إستراتيجية تسويق الخدمات السياحية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني،.تأليف عراب عبد العزيز، *أطروحة دكتوراه* (صفحة 155). الجزائر: جامعة الجزائر 03.

عوينان عبد القادر. (2013/2012). السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2025-2000) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025،. تأليف عوينان عبد القادر، *أطروحة دكتوراه* (صفحة 79). الجزائر: جامعة الجزائر03.

محمد محجوب الحداد. (بدون تاريخ). تقييم صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات. *ملتقى دولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،بدون تاريخ، ص 3.*، (صفحة 3).

محيطنة مسعود. (2009). معوقات عملية النهوض بالقطاع-للسياحي في الجزائر. *الملتقى العلمي الدولي حول:تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وبعض الدول العربية والإسلامية،الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين* (صفحة 11). الجزائر: الجزائر.

مراتي عمار. (2015/2014). سبل تحسين كفاءة التسويق السياحي في الجزائر. تأليف مراتي عمار، *مذكرة ماستر* (صفحة 225.). المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

هدير عبد القادر. (2006). واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها. تأليف هدير عبد القادر، *رسالة ماجستير* (صفحة 159). الجزائر: جامعة الجزائر.

هواري معراج ومحمد سليمان جودات. (2004). السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري. *مجلة الباحث*، صفحة 22.

وزاني محمد. (2011/2010). الســـياحة المســـتدامة واقعها وتحدياتها بالنســـبة للجزائر. تأليف وزاني محمد، *مذكرة ماجستير* (صفحة 117). تلمسان الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.